والثاني الحكم بان زيدا قائم الا ان كلا منهما هو بين الحكمين ليسا بمقصودين
من الكلام هذا الكلام بل المقصود الاصلي احدهما لا على التعيين اما فان
كان المقصود هو الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار معناه الصريح
غير محكوم عليه وكذا به بل هو تعيين المحكوم عليه وان كان المقصود
الثاني فالنسبة هو ايقاع المعين فلا كلام الا ترى انك لو قلت قام ابو
زيد او وقعت النسبة بينهما الى زيد بغيره اصلا فلو كان معنى قام ابوه
ابيه كذا لكان زيد كذا فزيد لم يقع حينئذ عنه ومن ثم تسمع النحاة يقولون
قام ابوه جملة وليس الكلام لتجرده عن ايقاع النسبة بين طرفيها بغير بينة
ذكر زيد وان الضمير الدال على الاسناد الذي يستحيل وجوده مع ايقاع
النسبة التنبيه الخامس قد عرفت مما سبق ان الفرق بين الفعل
والمشتق ان … لا يرد عليه حد الفعل النحويون حدوا الفعل بانه
ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة واورد عليه
ان ضاربا يصدق عليه هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس بمانع فبما سبق
من الفرق بين الفعل والمشتق علم انه لا يرد فانه اي الفعل ما دل على
حدث ونسبته الى موضوع معين وزمانها على ان الحدث اول ما اعتبر
في مفهومه فضاربا ليس كذلك لانه لا يدل على ذاته ونسبة الحدث اليه لانه يدل
فالملحوظ اولا في الفعل الحدث وفي المشتق الذات ويمكن ان يعود
الضمير في قوله فانه الى ضارب ونكوه كلمة ما بعد ناقصة التنبيه
السادس ويعلم منه اي مما سبق من التقسيم الفرق بين علم الجنس
واسم الجنس اعلم ان في اسم الجنس مذهبين احدهما وهو الاكثر انه مو

موضوع

موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كما ذهب اليه
ابن الحاجب والثاني وهو الاخر انه موضوع للماهية من حيث هي كما
ذهب اليه في التقسيم ولا يخفى ان علم غير مذكور في التقسيم فلابد
من تأويل لهذا الكلام وهو ان الفرق الذي ذكره مبني على قول من
يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي فحينئذ علم الجنس
كذلك فلا فرق بينهما في ذلك فان علم الجنس كاسامة وضع لخصوص الجنس
المعين فيدل بخصوصه على ان تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة
عنده معهودة كما ان الاعلام الشخصية تدل بخصوصها بحسب الوضع
على ان تلك الاشخاص معهودة متعينة عنده وان اسم الجنس
كذئب واسد لا يدل على ذلك التعيين بخصوصه اصلا بل وضع لغير معين
من تلك الحقيقة ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من خارج فالدلالة في نحو اللام
للتعريف فالتعريف جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم
الجنس فلا ما قال في التقسيم على ان اسم الجنس موضوع للمعنى الكلي الذي
هو نفس الحقيقة من غير اعتبار التعيين وان علم الجنس معلوم انه
موضوع للحقيقة باعتبار التعيين فيه استمر معرفة الفرق الى هذا
التقسيم الدال على [illegible] الفرق فتأمل التنبيه السابع الموصول
عكس الحرف هذا اشارة الى فرق اخر بين الموصول والحرف يفهم من الذي اما
من الفرق المذكور صريحا وهو استقلال المعنى وعدمه فان الحرف يدل
على معنى في غيره والصلة على عكس ذلك اذ معناه ابهم عند الصلاح
لتعينه بتعيين عندي بمعنى في مجموع الصلة الذي هو معنى فيه اي في الموصول

Copyright © King Saud University